

مركز "شمس" يشارك في أعمال اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

رام الله - علي سمودي - شارك مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" في أعمال الدورة ال (٤١) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بحضور ممثلي الدول الأعضاء، وممثلي للمنظمات العربية غير الحكومية الوطنية والقومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الحاصلة على صفة مراقب في اللجنة ، وممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة حقوق الإنسان).

و افتتح أعمال الدورة الدكتور بدر الدين علالي الأمين العام للمساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ناقلاً تحيات أحمد أبو النخيط الأمين العام للجامعة العربية للمؤتمرين ، مستعرضاً جدول الأعمال الذي يبحث عدداً من الموضوعات الهامة وفي مقدمتها الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة والأسرى وللعنقلين العرب في السجون الإسرائيلية وبتأمين الشهداء الفلسطينيين والعرب للتحجيز لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مقابر الأرقام، مشيداً بنضال الشعب الفلسطيني وكفاحه من أجل تحقيق حريته واستقلاله واسترداد حقوقه للشروع غير القابلة للتصرف للعيش بأمن وحرية وكرامة، وضرورة وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

و رحبت للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٤) بشأن عدم شرعية للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤكدة على عدم شرعية الاستيطان بكافة أشكاله وإدانة إقرار الكتيست (قانون التسوية) والذي يشرعن ويضم أكثر من ٤٠٠٠ وحدة استيطانية في ٥٠ بؤرة استيطانية مقامة على الأراضي الفلسطينية.

وطالبت اللجنة للمجتمع الدولي بضرورة التحرك والوفاء بالتزاماته القانونية تجاه المواطنين في الأراضي الفلسطينية وإنهاء الحصار الإسرائيلي للفروض على القطاع، والعمل على وقف الانتهاكات الجسيمة والمنظمة التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق المدنيين وخاصة الصيادين، ووقف كافة الإجراءات والممارسات التي تسهم في تدهور الأوضاع الإنسانية ولاسيما تدهور مستويات المعيشة وتوسع ظاهرتي البطالة والفقير.

كما وطالبت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف بتحمل مسؤولياتها القانونية والإنسانية تجاه الأسرى وقيامها بتكثيف اتصالاتها مع الاحتلال الإسرائيلي بصفته القوة القائمة بالاحتلال لوقف للممارسات الخطيرة بحق الأسرى وللعنقلين، وخاصة الانتهاكات الصارخة بحق الأطفال والنساء والشيوخ وللرضى وقدامى الأسرى ودعوته إلى التراجع عن قراره بإلغاء الزيارة الشهرية الثانية للأسرى. و طالبت الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولي الضغط على دولة الاحتلال لتسليم كافة جنامين الشهداء للتحجزة لدى الاحتلال إلى عائلاتهم دون شروط مسبقة حتى يتسنى لعائلاتهم تشييعهم ودفنهم بما يليق بكرامة الإنسان.

وأوصت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بضرورة تفعيل التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي للتضامن مع الأسرى وللعنقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي والذي عُقد في بغداد يومي ١١-١٢/١٢/٢٠١٢، والتي تم إقرارها في قمة الدوحة ٢٦/٣/٢٠١٣، الدورة ٢٤ قرار رقم ٥٧٤ الفقرة ١٩ وتقييم مدى تنفيذ الجهات المعنية بالتوصيات منذ انعقاد المؤتمر حتى حينه ، ومواصلة جهود للجموعة العربية في طلب عقد دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة خاصة بقضية الأسرى لاتخاذ قرار يلزم سلطة الاحتلال بتطبيق كافة موانيق واتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة، واتفاقية جنيف الرابعة ذات العلاقة، وبطالبتها بفتح سجون الاحتلال ومعتقلاته أمام اللجان الدولية المختصة بمراقبة تحقيق للتعاملة الإنسانية للأسرى وللعنقلين داخل السجون ، وكذلك تشكيل لجنة تقصي حقائق للوقوف على مدى تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على الأسرى وللعنقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

ودعت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان للمجتمع الدولي للتقيد بالتزاماته الدولية ومحاسبة دولة الاحتلال على انتهاكاته المستمرة للقانون الدولي وتكرار اللجنة دعوتها وحثها الأمم المتحدة والأطراف الدولية للتعاقد على اتفاقيات جنيف التحرك لفرض عقوبات على دولة الاحتلال واتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية الحقوق الفلسطينية الأساسية. كما ودعت اللجنة للحكمة الجنائية الدولية للإسراع في فتح تحقيقات حول جرائم وانتهاكات يقوم بها الاحتلال بحق الأسرى وللخالفه للقانون الدولي. كما ودعت إلى تقديم الدعم والعون لتشكيل لجنة طبية محلية وبمشاركة خبراء دوليين، للإشراف على عملية التشريح لكل جثمان نطالب عائلته بذلك للوقوف على ملابسات الوفاة.

وأكدت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان على قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة (٢٧) للتعهد في نواكشوط ، بدعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف كافة أشكال التعامل مع للمستوطنات للقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك حظر استيراد منتجاتها أو الاستثمار فيها بشكل مباشر أو غير مباشر لمخالفتها للقانون الدولي، وإيجاد آلية فعالة بالتواصل مع حركة اللقطة الدولية للاحتلال الإسرائيلي، وذلك أسوة بقرار الاتحاد الأوروبي في هذا الخصوص. وأكدت اللجنة على استمرار المسؤولية النابتة للأمم المتحدة نحو قضية فلسطين حتى يتم إيجاد حل عادل وشامل لكل جوانبها يكفل إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية النابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

صحيفة القدس

٢٠١٧/٣/٥

الاحد

ص ٤